

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الطاقة والمناجم



حوصلة قطاع الطاقة والمناجم 2000-2005



05	المدخل
06	الإصلاحات المؤسسية
07	المحروقات
10	النشاط المنجمي
11	الكهرباء وتحلية مياه البحر
14	توزيع الطاقة
15	الصحة، الأمن والبيئة
16	التعاون الإقليمي الدولي
17	تثمين الموارد البشرية
18	الاتصال والعمل الاجتماعي

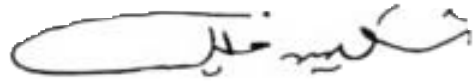


المدخل

إن التحولات العميقة التي طرأت على الصعيد الوطني والدولي، أدت بالجزائر سيما في قطاع الطاقة، إلى الخوض في إصلاحات هيكلية ضرورية في اتجاه تكيف تدريجي مع ظروف تسيير اقتصاد حر، متفتح وتنافسي يلزمه استرجاع الدولة لدورها الثلاثي أي مالكة للقطاع المنجمي والمحركة للاستثمارات والحامية عن المنفعة العامة.

وفي هذا المنظور، تسعى الدولة الجزائرية قيامها في ذات الوقت إلى ترقية وتسريع مساهمة أقوى وتفرع أكثر للقطاع الخاص في مجال الطاقة والمناجم لتطوير الاستثمارات واكتساب التكنولوجيات والمهارة وصولا إلى الأسواق الخارجية.

تطلبت هذه السياسة الطاقوية الجديدة، تغيير الأطر القانونية والمؤسسية المندرجة في إطار برنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة.



الدكتور شكيب خليل
وزير الطاقة والمناجم

الإصلاحات المؤسسية

• يكرس قانون الكهرباء رقم 01-02 المؤرخ في 05 فبراير 2002، تحرير قطاع الكهرباء والتوزيع العمومي للغاز عبر القنوات مع فتح إنتاج الكهرباء وتوزيعه للمنافسة وولوج دون تمييز الغير في الشبكة مع التأكيد ثانية بالإبقاء على الخدمة العمومية.

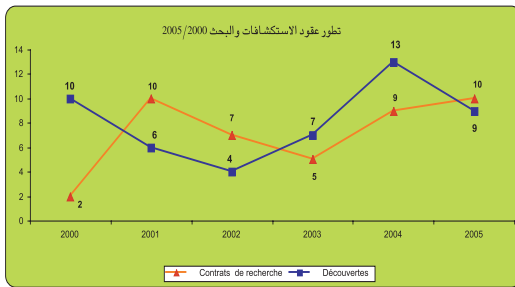
يجعل القانون رقم 07-05 المؤرخ في 28 أبريل 2005 النصوص القانونية أكثر تلاؤماً، حيث تستهدف صياغته في جعل قطاع المحروقات، قطاعاً متفتحاً ومواتياً للاستثمار. وهو قانون يزيد في أهمية البحث داخل مناطق ناقصة أو منعدمة التثقيب في المجال المنجمي. يهدف القانون فضلاً عن ذلك، تنمية مداخيل الدولة الجبائية عبر منظومة جبائية جديدة جذابة للغاية. وسمح هذا القانون كذلك بإنشاء وكالتين : الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات ALNAFT وسلطة الضبط للمحروقات ARH.

أعد قطاع الطاقة والمناجم خلال فترة 2000 - 2005، ثلاثة (03) قوانين مؤطرة للنشاطات والمتمثلة في المحروقات والكهرباء والمناجم وكذا قانون حول التحكم في الطاقة. تطبق الآن هذه القوانين ميدانياً وأعطت نتائج اقتصادية واجتماعية جد ملموسة.

• يهدف القانون المنجمي رقم 10-01 المؤرخ في 03 جويلية 2001 إحداث قطيعة حقيقية على مستوى السياسات المنتهجة لحد الآن وإعادة تأسيس في العمق للتشريع المنجمي الجزائري وتكيفه مع الشكل الجديد لتنظيم الاقتصاد الوطني. لذلك، تعد إقامة نظام جبائي منجمي نوعي تنافسي مدعم بشروط محفزة أكبر للاستثمار، سوف تؤدي حتماً إلى تحريك وتطوير النشاطات المنجمية.

قيمه 1.7 مليار دولار أمريكي والذي سيسمح بإنتاج غاز طبيعي حجمه 9 ملايين م³/سنة.

- إضفاء في سنة 2004 عقد بين شركة سوناطراك والمجموعة الإسبانية "رابسول وغاز ناتورال REPSOL - GAZ NATURAL" لإنجاز مشروع غاز متكامل ل /قاسي طويل بمبلغ استثماري قدر بـ 3,6 مليار دولار أمريكي ويتوقع الإنتهاء من تشييد هذا المصنع في سنة 2010.



- شرع في أبريل 2005 في مناقصة دولية لمشروع متكامل للغاز السائل على كتلة تينهرت المتواجدة بحوض إيليزي، يخص هذا المشروع تطوير حقول الغاز وتشبيد مصنع غاز سائل GTL قدرته 36.000 برميل/ يوم من السوائل. وتتنافس لنيل المشروع (03) اتحادات لشركات عبرت عن رغبتها لتنفيذ هذا المشروع.

1. الجهود المبذولة في المصب البترولي

يحتل استكشاف وتطوير احتياطياتنا مكانة رئيسية في السياسة الطاقوية والمنجمية الجديدة. ورغم كل النجاحات المحققة في مجال الاستثمارات ودون المبالغة فيما لدينا من قدرات من المحروقات، لا يجب اعتبار ذلك مكتسبات نهائية. بل علينا أن نفكر بجديّة في سوق رؤوس أموال محدودة لجلب استثمارات أجنبية التي أصبحت شيئاً فشيئاً صعبة الحصول. ورغم عدد العقود المبرمة أي ثلاثة وأربعون (43) عقدا منذ سنة 2000 والذي يعد هائلا، لكن تبقى هذه النتائج ضعيفة مقارنة بإنجازات بعض البلدان المنافسة. كما أن هناك حاليا تقريبا 50 شركة بترولية أجنبية تعمل بالجزائر.

كان إسهام هذه الشركات معتبرا :

- حوالي 1,5 مليار دولار أمريكي استثمار في الاستغلال والتقيب و49 اكتشافات حقول بترول وغاز.
- أكثر من 9,5 مليار دولار أمريكي استثمار في مجال تطوير حقول المحروقات نذكر منها خاصة :
 1. تطوير حقل الغاز ب/إين صالح في شراكة مع بريتيش بتروليوم ستاتال بمبلغ 2,5 مليار دولار أمريكي لقدرة إنتاجية تعادل 9 ملايين م³/سنة من الغاز،
 2. انجاز أشغال تطوير الغاز ب/عين امناس في شراكة مع بريتيش بتروليوم ستاتال BP-STATOIL بمبلغ استثمار





الطاقة والمناجم

من جهة أخرى، وفي مجال التطوير على المستوى الدولي، نشير بذكر انطلاق إنتاج مشروع " كاميسيا " بالبيرة في سنة 2004 بوتيرة 35.000 برميل/يوم من المكثفات وغاز البترول المميع و5 ملايين م³/سنة غاز طبيعي. للتذكير، تملك شركة سوناطراك مساهمة نسبتها 10% في المصب و21,18% في مجال النقل ضمن هذا المشروع.

من جهة أخرى، تحصلت شركة سوناطراك إضافة لذلك على عقدي استغلال في كل من ليبيا والنيجر.

2. تهمين المحروقات

أ. نشاط التحويل

تشهد عدة أعمال ومشاريع واسعة النطاق عن الأفق الموكلة لاستراتيجية تهمين المحروقات والمحقة من طرف سوناطراك بمفردها أو في إطار الشراكة.

في مجال تحويل المحروقات نذكر مايلي:

1. انجاز في إطار شراكة مع الشركة الألمانية LINDE (51%) لوحدة إنتاج 600 مليون أس ك أف / سنة هليوم و50.000 طن/سنة أزوت بإجمالي مبلغ 90 مليون دولار أمريكي.
2. تم انجاز في سنة 2004 وحدة إنتاج البروبيلان ب/تراقون بإسبانيا بقدرة 350.000 طن/سنة في شراكة مع شركة BASF.
3. بناء مصنع تكرير جديد قدرته 600.000 طن/سنة ب/أدرار في إطار شراكة مع الشركة الصينية CNPC (70%) بمبلغ استثمار قيمته 186 مليون دولار أمريكي. وسيسلم في غضون السداسي الأول لسنة 2006.
4. بدأ الإنتاج في شهر مارس 2005 لمصنع بولي-إيثيلان بكثافة عالية (PEHD) قدرته 130.000 ط م/سنة بسكيدة.
5. الانطلاق في انجاز مصنع مصفاة (توبيغ) مكثفات بقدرة 5 ملايين طن بسكيدة حيث أن عقد الإنجاز أوكل للشركة الصينية CNPC بمبلغ 380 مليون دولار أمريكي.
6. تجرى حاليا مفاوضات بين شركة سوناطراك واتحاد شركات KBR/JGC لانجاز مجموعة تمييع بقدرة 4,5 مليون طن/سنويا بسكيدة خلفا للوحدة التي تهدمت في سنة 2004. تبدأ في الإنتاج في غضون 2010.

من جهة أخرى، سوف يتجزأ القطاع عبر سوناطراك مجموع مشاريع بيتروكيمياوية في إطار الشراكة بقيمة استثمارات بما فيها وحدتي الغاز الطبيعي المميع وغاز GTL بمبلغ 14 مليار دولار أمريكي.

ب. النقل عبر القنوات

بغية الزيادة في قدرة ضخ الخام نحو شمال البلاد بحجم 1,5 برميل/يوم، أنجزت شركة سوناطراك أنبوبا جديدا (حوض الحمراء - أرزيو (OZ2)) طوله 823 كم مزود بـ 03 محطات ضخ وميناء تشحين بإجمالي مبلغ 600 مليون دولار أمريكي.

في مجال انجاز أنابيب ربط الجزائر بأوروبا وقع عقد في 18 ماي 2005 بين المجموعة الجزائرية الإسبانية " كوسيدار - مازا " وسوناطراك لإنجاز الجزء الجنوبي لأنبوب الغاز "MEDGAZ" بمبلغ يناهز 100 مليون دولار أمريكي.

أما الجزء العابر للبحر بني صاف - ألميريا، المقسم إلى أربع حصص فقد أصدرت في شأنه مناقصات في سنة 2005.

وفي هذا الصدد، وقع في ديسمبر 2005 عقدان (02) لبيع وشراء الغاز بين سوناطراك والشركتين الإسبانيتين " سيبسا " و" إيباردولا " لإجمالي حجم 3,2 مليار م³.

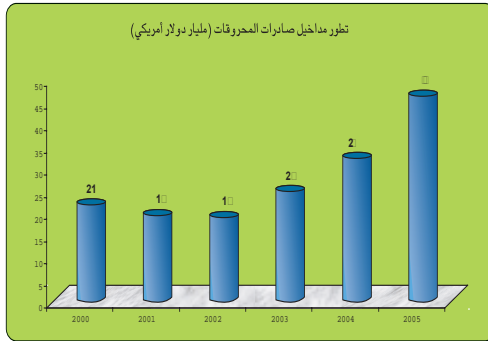
أما مشروع (Galsi) الرابط بين الجزائر وإيطاليا، فقد تم عقد مؤتمر ترويج في مارس 2005 ب/ميلانو سمح بتوقيع إثني عشر (12) رسالة نية شراء الغاز الطبيعي المغطي إجمالي قدرة المشروع المعني وستوقع العقود على أساس صيغة الخدمة لأول من تقدم.

الطاقة والمناجم

ب. التصدير

مراعاة لتأثر البلاد بتقلبات السوق البترولية الغير مستقرة، نفذت الجزائر استراتيجية تثمين الصادرات بنمو أحجام وتنوع اكبر للمنتجات والأسواق. ورغم التقدم الواضح للاستهلاك الوطني، يبقى نصيب الصادرات في الإنتاج التجاري للطاقة الجزء المهيمن ويمثل أكثر من (80%).

انتقل إجمالي حجم الصادرات من 124 طن مكافئ نفط في سنة 2000 إلى 145 طن مكافئ نفط في سنة 2005 أي بنسبة 17% وبلغت قيمة الصادرات خلال المدة ما بين 2000-2005 مبلغ 160 مليار دولار امريكي.



ج. التوقعات

تشير التوقعات المتوسطة الأمد (2006-2010)، إنعاشا هاما للإنتاج وتخفيفا جوهريا من وزن خدمة الدين الخارجي لبلوغ سريع لمعدل نمو الدخل الوطني الخام بنسبة 5 إلى 8% سنويا وارتفاع هام في صادراتنا من المحروقات سيما البترول الخام والغاز الطبيعي والمميع وانتعاش الصناعة البتروكيمياوية القاعدية عن طريق الانطلاق في عدة مشاريع في إطار الشركة. ومن المتوقع أن يرتفع البترول الخام ليصل 100 مليون طن مكافئ نفط في سنة 2010 مقابل 62 مليون طن مكافئ نفط في سنة 2005 أي بنمو سنوي متوسط يعادل 10%. والجزائر التي استبقت نموها سريعا للطلب، تعمل جاهدة لتطوير قدرات الصادرات لرفعها إلى 172 طن مكافئ نفط في 2010 وستصل الصادرات من الغاز الطبيعي إلى 85 مليار متر مكعب في سنة 2010 نظير 65 مليار متر مكعب في سنة 2005. في إطار سياسة تثمين صناعة الغاز الطبيعي، يحضر حاليا وضع مشروع تصدير الكهرباء نحو أوروبا انطلاقا من محطة كهربائية قدرها 2000 ميغاوات في إطار شراكة دولية.

فيما يخص مشروع أنبوب الغاز (TSGP) الرابط بين الجزائر ونيجيريا بطول 4500 كم، وقع عقد انجاز دراسة إمكانية تحقيقه بين شركة سوناطراك - شركة NNPC ومكتب الدراسات البريطاني IPA / PENSPEN بمبلغ مليوني (02) دولار أمريكي وستنتهي هذه المرحلة خلال السداسي الأول من سنة 2006.

ج. الموانئ البترولية والنقل البحري للمحروقات

أنجزت سوناطراك في نشاط الموانئ البترولية والنقل البحري للمحروقات خمس (05) محطات شحن بعرض البحر نمط SPM بالموانئ البترولية المتواجدة بأرزوي وسكيكدة وبجاية بمبلغ 252 مليون دولار أمريكي خصت بتسييرها بحق امتياز الشركة الجديدة لنقل المحروقات (STH) حيث تملك سوناطراك 60% من رأسمالها.

من جهة أخرى، تملك سوناطراك خلال هذه المدة عدة سفن لنقل الغاز الطبيعي المميع وغاز البترول المميع وكذا توقيع اتفاق شراكة إسهام لتملك وتسيير في شراكة مع " امريكان إيقل ترونسبورت " لـ/ثلاث سفن نقل الخام نمط VLCC, Aframax و Suez Max.

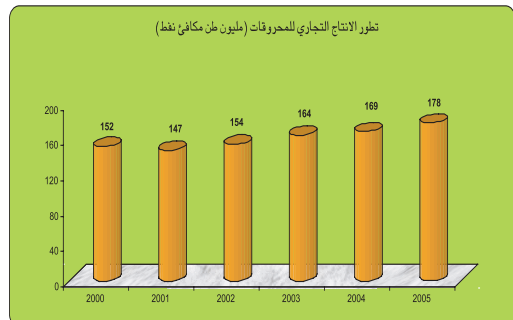
3. إنتاج المحروقات وتصديرها

أ. الإنتاج

انتقل إنتاج الطاقة الإبتدائية التجارية من 152 مليون/ مكافئ نفط في سنة 2000 إلى ما يناهز 180 مليون/ مكافئ نفط في سنة 2005 أي بنمو متوسط سنوي يقدر 4%.

ارتفع إنتاج البترول الخام حاليا إلى 1,4 مليون برميل/ يوم نظير 890 ألف برميل/يوم في سنة 2000 أي بنمو قدره 57%.

تطورت بصفة ملحوظة بنية إنتاج الطاقة الإبتدائية التي كانت في سنة 1980 متكونة من 87% من البترول والمكثفات، في فائدة الغاز الطبيعي الممثل حاليا حوالي 50% ويعكس هذا التطور المطابقة التدريجية لبنية العرض مع بنية احتياطاتها الحالية الأكثر ثراء بالغاز الطبيعي.



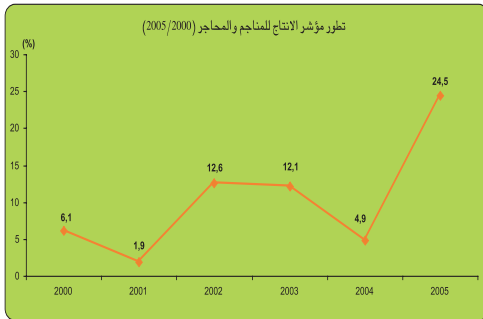
النشاط المنجمي

تسمح عقود الشراكة المذكورة من جهة، نقل رؤوس الأموال والتكنولوجيات والمهارة نحو مؤسسات عمومية ومن جهة أخرى، تطوير وإنشاء ثروات ومناصب عمل جديدة.

2. المناقصات

بفضل القانون المنجمي الجديد، حققت ستة عشر (16) عملية مناقصة لمناجم صغيرة ومتوسطة خلال الفترة 2000-2005.

خصت هذه العمليات عدة مواد معدنية ضرورية لصنع مواد البناء وسمحت حوصلتها بتقديم 491 سند منجمي بقيمة (02) مليار دينار جزائري دفع للخزينة العمومية.



3. إنجازات الإنتاج

سجل فرع " المناجم والمحاجر " خلال السنوات الست الأخيرة، نمواً متوسطاً يناهز 10 % وينهل هذا النمو من ارتفاع إنتاج الذهب والحديد ومواد الحصى.

4. القطاع الخاص

يفوق تعداد القطاع الخاص في فرع " المناجم والمحاجر " 1000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تنشط في مجال استخراج الرخام والملح ومواد الحصى وغيرها من المواد وهو قطاع يشغل 16.594 عامل إلى نهاية 2005 وحقق رقم مبيعات قيمته 28721 مليون دينار جزائري.

تزخر الجزائر بقدرات منجمية هائلة لكنها ضعيفة الاستغلال. لذا يجب تطوير هذه القدرات بغية إنعاش النشاط الصناعي وضمان زيادة مناصب الشغل وتوزيع صادراتنا. لذلك يهدف القانون المنجمي الصادر في جويلية 2001 إلى ترقية الإستثمارات في هذا القطاع وتحقيق أحسن الأداءات. سمح القانون المذكور خلق وكالتين : الوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية (ANPM) والوكالة الوطنية للجيولوجيا والمراقبة المنجمية (ANGCM).

1. إسهامات الشراكة

سمحت الأحكام الجديدة للقانون المنجمي بتجسيد عدة أعمال تنمية للمواد المنجمية في شراكة مع شركات أجنبية لاستغلال فلزات الذهب والحديد والكلس، وسمح ذلك بجلب مبالغ تفوق 50 مليون دولار أمريكي استثمارات مباشرة أجنبية، سيما :

- تطوير حقول الذهب ل/تيرك-امسميسا (جنوب غرب البلاد) في اشتراك بين المؤسسة الوطنية للذهب (إينور) وشركة فولد ماينز (أسترالي) بمبلغ 12,5 مليون دولار أمريكي.
- فتح رأسمال مؤسسة " فارفوس " لشركة " إسبات " (الهند) لاستغلال حقول الحديد ب/بوخضرة والونزة بمنطقة تبسة بمبلغ 9 ملايين دولار أمريكي.
- استغلال وتطوير حقل الذهب تيرينين حنان بمبلغ 200.000 دولار أمريكي مع الشريك اللبناني زاخام.
- استغلال حقول الكلس للإسمنت ب/مسيلة من طرف شركة أوراسكوم بمبلغ 11 مليون دولار أمريكي.
- إنشاء شركة مختلطة PBG-CORPORATION إسبانيا (40%) مؤسسة فارفوس (40%) ومؤسسة ميتانوف (20%) لإنجاز وحدة إنتاج الأسمدة نمط SSP ب/باب العسة (غزوات) بقدره 300.000 ط/سنة.
- الانتهاء من تحضير شراكة لاستغلال حقل الزنك ل/واد أميزور (بجاية) بين الشركة الأسترالية تيرامين (65%) ومؤسسة إينوف (35%).



الكهرباء وتلية مياه البحر

1- توافق النصوص المؤسسية

يفتح فعلا الإطار التشريعي الجديد، عهدا جديدا لقطاع الطاقة الكهربائية والغازية بالجزائر. وهو قطاع تميز منذ أكثر من نصف قرن باحتكار الدولة ليصبح بالتالي من الآن فصاعدا خاضعا لنظام تنافسي. فبواسطة هذه التغيرات، أنشأت الجزائر محيطا جذابا لرؤوس أموال خاصة وطنية وأجنبية بتتصيب سوق حرة وشفافة تحت إشراف سلطة ضبط تدعى " لجنة الضبط الوطنية للكهرباء والغاز " (CREG) التي تم تنصيبها في جانفي 2005.

وفضلا عن ذلك، تستهدف الإصلاحات التي خاضها قطاع الكهرباء اغتنام الفرص المتاحة بعملية العولمة والتحرر وأداء دور هام في التبادلات الإقليمية، سيما في إطار تكامل أسواق الكهرباء والغاز الأوروبية متوسطة بفضل التضافر بين الكهرباء والغاز.

والجزائر كمنتج قوي للغاز الطبيعي، تصبو إلى تنوع صادراتها الطاقوية بتصدير الكهرباء المنتوج محليا في شراكة إنطلاقا من الغاز. يصبح ذلك ممكنا بفضل تداخل ترابطات شبكات المنطقة ومشاريع الربط بأعماق البحر (الجزائر - اسبانيا، الجزائر - إيطاليا) التي هي في طور الإنجاز.

بغية التطابق والتشريع الجديد ومن اجل النجاعة والمردودية، تقوم شركة سونلغاز بتغيير كبير في بنيتها عن

طريق إنشاء فروع حرف قاعدية أي الإنتاج الكهربائي ونقل الكهرباء والغاز.

أما التوزيع بسبب تعقده فيشكل في مرحلة أولى من أربع مديريات عامة جهوية للتوزيع¹.

2. مشروع تطوير الكهرباء

في إطار تنمية فرع الكهرباء، أنشئت في سنة 2001 شركة مختلطة بين سوناطراك وسونلغاز تدعى "الشركة الجزائرية للطاقة" AEC. لتسيير واستغلال محطات كهربائية ووحدات تلية مياه البحر.

وتم من جهة أخرى، تشغيل ست (06) محطات كهربائية خلال الفترة 2000-2005 ويتعلق الأمر ب :

- محطة الحامة بولاية الجزائر بقدرة 420 ميغاوات
- محطة فكيرينة بولاية أم البواقي بقدرة 292 ميغاوات
- محطة إيليزي بقوة 9 ميغاوات
- إعادة تأهيل المحطة الكهرومائية ب/زيامة لولاية جيجل بقدرة 100 ميغاوات

1. قانون حول الكهرباء والغاز، لاعادة تأسيس القطاع، مجلة سونلغاز 2005.

3. الطاقة الجديدة والمتجددة

يستهدف قبل كل شيء تطوير الطاقات الجديدة والمتجددة بالجزائر، تقديم الخدمات الطاقوية للمناطق المعزولة البعيدة عن شبكات توزيع الطاقة (كهرباء ومنتجات بترولية).
يتمثل الهدف الآخر في المساهمة بإبقاء احتياطات المحروقات واستغلال حقول موارد طاقوية مجددة سيما الشمسية منها.

من أجل ذلك أنشئت شركة مختلطة تدعى NEAL " نيو إينارجي ألجيريا " (ينال) في فبراير 2002 بين سوناطراك - سونلغاز ومجموعة سيم (السميد الصناعي للمتيجة) هدفها تطوير الموارد الطاقوية الجديدة والمتجددة. وشرعت شركة " نبال " خلال سنة 2005 في :

- مناقصة لانجاز محطة مختلطة شمسية غازية بحاسي رمل طاقتها 150 ميغاوات بجزء شمسي نسبته 30% يشرك فيه استعمال الغاز المحترق.
- مشروع شراكة مع سونالغاز لانجاز ضبعة محرك هوائي قدرته 10 ميغاوات بمنطقة تندوف.

- انجاز من طرف "الشركة الجزائرية للطاقة" لمحطة أرزيو 321 ميغاوات في شراكة مع شركة " بلاك أند فيتش "
- محطة سكيكدة 825 (ميغاوات) من إنجاز شركة "الشركة الجزائرية للطاقة" في شراكة مع الشركة الكندية " أس. أن. سي لافالان " "SNC Lavalin".
- بالإضافة إلى وجود مشاريع أخرى في طور الإنجاز :
- محطة البروقية 480 ميغاوات اسند انجازها من قبل مجموعة (سوناطراك - سونالغاز) للشركة الألمانية "سيمانس" "SIEMENS"
- محطة حجرة النص 1200 ميغاوات بولاية تيبازة التي ستعجزها "الشركة الجزائرية للطاقة" في شراكة مع الكندية " أس. أن. سي لافالان " صاحبة 51% من رأسمال الشركة. للتذكير هذه أولى مرة يحصل مستثمر أجنبي الأغلبية في مشروع خاص بسوق داخلية للكهرباء.
- يتوقع القطاع أيضا بناء محطتين للكهرباء بقوة مماثلة أي 800 ميغاوات ب /ترقة (غرب البلاد) وكدية الدراوش (شرق البلاد).





4. تحلية مياه البحر

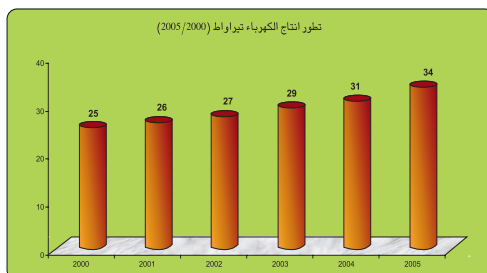
تلبية للطلب الوطني في التزويد بالمياه، سينجز برنامج وطني يستهدف بناء عدة وحدات لتحلية مياه البحر بالشواطئ الجزائرية بإجمالي قدرة 1,8 مليون م³ في اليوم على أن ينجز في آفاق 2009 من طرف "الشركة الجزائرية للطاقة". مع أنه قد استلم في أوت 2005 أول مصنع للتحلية بأرزو بقدرة 90.000 م³/يوم وكان انجازه في شراكة مع "بلاك أند فيتدش أفريقيا" ووجود وحدات أخرى في طور الإنجاز أو أنطلقت بها الاشتغال ويتعلق الأمر بـ :

- وحدة الحامة (200.000 م³/يوم) في شراكة مع شركة يونيكس Ionics/الولايات المتحدة الأمريكية (70%) بمبلغ 250 مليون دولار امريكي
- وحدات سكيكدة وبني صاف وحنين (500.000 م³/يوم) في شراكة مع شركة فايدا Gaida/إسبانيا (51%) بإجمالي مبلغ 416 مليون دولار امريكي
- وحدات كاب جينات ومستغانم (300.000 م³/يوم) في شراكة مع إنبيما أكواليا Inma Aqualia/إسبانيا (51%) بإجمالي مبلغ 246 مليون دولار امريكي
- وحدة زرالدة (100.000 م³/يوم) في شراكة مع شركة أس. أن. سي لافالان SNC Lavalin/ كندا (51%) بمبلغ 154 مليون دولار امريكي.
- وحدات سيدنا أوشعة (150.000 م³/يوم) وهران (200.000 م³/يوم) الطارف (100.000 م³/يوم) وتنس (100.000 م³/يوم) في طور الإنطلاق.

5. إنتاج الكهرباء

ارتفع إنتاج الطاقة الكهربائية من 25 تيراوات ساعي في سنة 2000 إلى حوالي 34 تيراوات ساعي خلال سنة 2005 أي متوسط زيادة سنوية بنسبة 6% ويمثل زيادة 8700 ميغاوات ساعة وهو كالتالي :

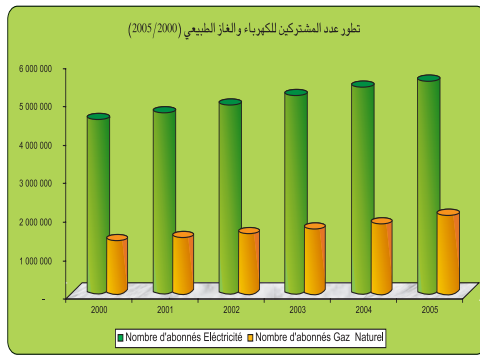
- حراري بخاري52%
 - حرار غازي44%
 - هيدروليكي وديازل4%
- القوة الابتدائية لحظيرة إنتاج الطاقة الكهربائية لغاية ديسمبر 2005 هي 7076 ميغاوات مقابل 5900 ميغاوات في سنة 2000 أي بزيادة نسبته 20%.



توزيع الطاقة

2. الإنارة الريفية

في مجال الإنارة الريفية، سمح المجهود الذي بذلته الدولة خلال الست سنوات الأخيرة بالوضع حيز الاستغلال 21500 كم من الخطوط الكهربائية وتوصيل 250.000 منزل وقد وصل في هذا المجال معدل الإنارة الوطنية إلى 96 %.



3. التوزيع العمومي للغاز

تم خلال المدة 2005-2000 إنجاز 2300 كم شبكة نقل و12.200 كم شبكة توزيع وتوصيل 291 مدينة بالغاز الطبيعي لتزويد أكثر من 500.000 منزل.

سيديم إنعاش استهلاك الطاقة المسجل خلال السنوات الأخيرة بالمدى المتوسط تبعاً لتوقعات نمو اقتصادي يلوح في الأفق. بلغ الإستهلاك الوطني من الطاقة حوالي 34 مليون طن مكافئ نفط أي بنمو 8% مقارنة مع سنة 2004.

- غاز طبيعي +8,5%
- كهرباء +5,5%
- منتجات بترولية +6,5%

1. توزيع المنتجات البترولية

ينص القانون الجديد الخاص بالمحروقات عن إجراءات تحفيزية للمتعاملين الممارسين في مجال توزيع المنتجات البترولية في تطوير الهياكل الضرورية لتلبية الطلب الوطني. ينص هذا القانون أيضاً عن تشجيع استهلاك المنتجات البترولية النظيفة مثل البنزين دون رصاص والغاز الطبيعي المضغوط وغاز البترول المميع بنزين. كما تنتظر مساهمة هامة في تطوير الإستثمارات في نشاط تخزين المواد البترولية وتوزيعها من طرف المؤسسات الخاصة.

تحضر مؤسسة نفطال NAFTAL نفسها في هذا السياق للعمل في إطار النظام الاقتصادي الوطني الجديد والدولي بوضعها لنظاماً جديداً متكيف مع الرهانات الاقتصادية الجديدة تحسباً للمنافسة الدولية.

سمح فتح نشاطات توزيع المنتجات البترولية وتخزينها لدى الإستثمار الخاص طبقاً للمرسوم التنفيذي 97-437، للوزارة بتسليم ابتداءاً من سنة 2000 مايلي :

- 45 رخصة إنجاز مراكز تعبئة غاز البوتان تشتغل 12 منها
- 417 رخصة إنجاز محطات بنزين تشتغل 145 منها
- 177 رخصة توسيع محطات بنزين لتوزيع غاز البترول المميع / مضغوط تشتغل 95 منها
- 93 رخصة توزيع الزيوت تشتغل 48 منها
- 10 رخص لإنجاز مراكز توزيع البنزين تشتغل 03 منها
- 15 رخصة تحويل وتوزيع الزيت تشتغل 04 منها.

المهنة، الأمان والبيئة

يولي الإطار التشريعي الجديد المتكون من القوانين الثلاثة المؤطرة للقطاع، أهمية بالغة لمجالات الصحة والأمن الصناعي والبيئة. أدخل القانون الجديد حول المحرقات رقم 07-05 المؤرخ في 28 أبريل 2005 مجموعة أحكام تيسر بموجبها وجوبا جميع الشركات البترولية العاملة بالقطر الجزائري في مجال الأمان والسلامة بالمؤسسة.

وفي هذا الشأن، أمضت مجموعة سوناطراك عقدا مع مكتب الخبرة النرويجي DNV حول دراسة وإيجاد نظام تسيير الأزمات والطوارئ وتكوين المستخدمين.

يرتكز هذا النظام الجديد لتسيير الأزمات على أساس مبدأ نظام التحكم في الحوادث ICS ويطبق على مختلف المواقع الصناعية للحد من المساس بالأشخاص ومنشآت القطاع على حد سواء.

من بين الانجازات في هذا الميدان تم :

- التخفيض من الغاز المحروق
- تشجيع في إطار قانون المالية 2006 أستعمال أنواع البنزين الخالي من الرصاص وهذا عن طريق التخفيض في السعر
- مكافحة الأخطار الكبرى للتلوث البحري (وقع عقد دراسة وإمكانية لإنشاء شركة متعددة الجنسيات في هذا المجال)
- مساهمة الوزارة في إعداد مخطط عمل لإزالة تلوث واد الحراش بالجزائر.

التعاون الإقليمي والدولي

وفي ذات الإطار، تعمل الجزائر في اتجاه تدعيم التعاون العربي المشترك والتطوير التشاوري لصناعتها البترولية في إطار المنظمة العربية للبلدان المصدر للبترول إنطلاقا من القدرات الخاصة لكل بلد المستهدفة تدعيم إقتصاديات هؤلاء.

الجزائر هي كذلك، عضوا مؤسسا في جمعية البلدان الإفريقية المنتجة للبترول (APPA) حيث هدفها ترقية التعاون والتبادلات في علاقة مع منظمات أخرى دولية وإقليمية.

إن الجزائر التي تحتضن مقر لجنة الطاقة الإفريقية AFREC المنشأة في سنة 2001 مهمتها الرئيسية هي ترقية المساعدة والتعاون الطاقوي الإفريقي وتطوير الأسواق الإفريقية المتكاملة.

أما علاقاتنا مع منظمة دول أمريكا اللاتينية للطاقة (OLADE) فستعرف هي الأخرى تطورات جديدة عبر الانضمام الحديث للجزائر بهذه المنظمة. سيسمح لنا هذا الإنخراط مستقبلا بتطوير تعاون طاقي مكثف على الصعيدين الثنائي والإقليمي مع بلدان أمريكا اللاتينية.

وفي هذا المنظور، نظمت الجزائر أول مؤتمر "أفرولاك" في 2004 بغية دراسة إمكانيات التعاون بين إفريقيا وأمريكا اللاتينية والكربيب المنبثق عن عملية التنمية المستدامة الإقتصادية الاجتماعية وكذا التخفيض من الفقر.



ترتكز استراتيجية القطاع في مجال التعاون الدولي على اعتبارين أساسيين وهما : أهمية القطاع للإقتصاد الوطني والواجبات المالية والتكنولوجية المرتبطة بتطوره والتحولت الدولية في السنوات الأخيرة عن طريق تشكيل مجموعات اقليمية متكاملة والإهتمامات البيئية وعولمة الإقتصاد التي تخول للطاقة الدور المحرك في العلاقات الدولية للتعاون والإستقرار. يعد حاليا البترول والغاز رهانات بالغة الأهمية في تكوين علاقات أساسها توافق وتقارب المصالح ما بين المنتجين والمستهلكين.

وعلى المستوى الإقليمي يشكل الغاز الطبيعي والكهرباء اتجاهات هامة لتطوير التعاون من أجل تحقيق مجموعة مغاربية متكاملة ومن تم تنصيب تدريجي لمنطقة أوروبومتوسطية للتبادل الحر، سيما عن طريق :

- تطوير تبادلات طاوية بوصولات غازية وكهربائية خاصة مع أوروبا والمغرب العربي
 - التصنيع بفضل تنصيب مشاريع واسعة النطاق إقليمي في مجال البتروكيميا والأسمدة والصناعة الشبه طاوية
 - تنفيذ مشاريع مشتركة ذات نجاعة طاوية محافظة للبيئة
- على الصعيد الدولي، تستفيد الجزائر بتواجدها لدى منظمات وهيئات دولية وإقليمية لعرض محاور تعاون مع الشركاء الدوليين وتستجيب لاهتماماتهم في مجال الأمن والتزويد وائتمان مصالحهم الاقتصادية والصناعية. وأن المفاوضات من أجل دخول الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة هي في مرحلة جد متقدمة.

من جهة أخرى، تستمر الجزائر في العمل داخل منظمة الأوبيب من أجل :

- متابعة وتعميق الحوار بين المنتجين والمستهلكين للوصول إلى إجماع حول ضرورة استقرار السوق البترولية ومستوى توازن الأسعار
- تكفل منصف للانشغالات البيئية دوليا شأنها ضمان للبلدان المنتجة للبترول والغاز الطبيعي، استقرار مداخلكم لدعم جهودهم التنموية.

تثمين الموارد البشرية

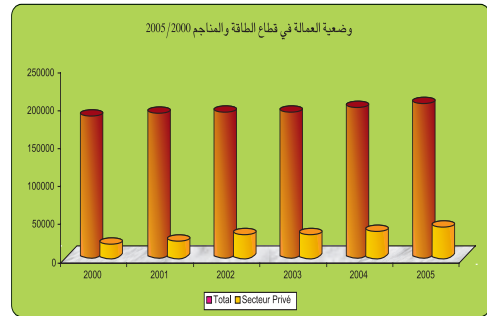
1. الشغل

- وضع هياكل وبرنامج تكوين تليي حاجات نشاطات القطاع
استفاد على سبيل المثال، متوسط 50.000 مستخدم (من جميع الرتب) من تكوين أي 30% من تعداد القطاع العام وتطلبت هذه العملية ظرف مالي قيمته 2,5 مليار دينار جزائري.
من جهة أخرى، أنشأ قطاع الطاقة والمناجم هيئة جامعية Corporate University تضم كلية مراكز الأبحاث والتكوين، غايتها التكوين العالي لمرافقة ديناميكية التغيير داخل هيئات ومؤسسات القطاع.

أرتفع تعداد قطاع الطاقة والمناجم في سنة 2005 إلى 201.541 مستخدم منهم حوالي 40.000 تابعين للقطاع الخاص وينتمي 62 % من تعداد القطاع العام لشركة سوناطراك وفروعها .

يظهر تحليل كل صنف اجتماعي مهني معدل تأطير يعادل 16% بينما يبلغ عدد الأجانب المشتغلين بالقطاع 27.

في مجال ترقية العمل النسوي، بادر القطاع في إنشاء مرصد للعمل النسوي ضمن إطار الإجراء الجديد لتسيير الموارد البشرية (منحة شغل، مناقصة الترشيح وتنظيم تنقل الإطارات).



2. التكوين

مراعاة للتحويلات المؤسساتية والتنظيمية التي يعرفها القطاع البارزة على جميع المستويات، يحتل التكوين مكانة محورية لتحضير وتكييف مستمرين للكفاءات وجعلها على استعداد أهبة لمجابهة التحويلات بتنصيب قدرات تمهين أساسها الابتكار والتكيف مع السياق الجديد .

يجب على سياسة التكوين واستراتيجية تنفيذها على مستوى القطاع أن تكون في هذا الإطار وتخص سيما المحاور التالية :

- تحسين الوضعية وتكيف مهارات المسيرين مع السياق الجديد للتنافس والتفتح



الانتماء والعمل الاجتماعي

- على المستوى الوطني عبر الأعمال التالية :
- تحسين الظروف المعيشية للأهالي المعوزة بالقضاء على الفوارق بين مختلف شرائح المجتمع،
- المساهمة النشطة في البرامج المستهدفة تطوير مستديم وإنشاء ثروات لتغليب الاستثمار بغية إنشاء مناصب عمل،
- توطيد داخل القطاع ثقافة التضامن بالعمل آتيا على حالات طارئة والتصرف على المدى الطويل،
- تهيئة هياكل لصالح المجموعات المحلية : مدارس، مستشفيات، مراكز للوقاية الطبية، خلية التنصت للشباب الذي يجابه مشاكل (إسعاف من أطباء نفسانيين)، مراكز تكوين، محطات كهربائية محطات تحلية المياه... إلخ
- فضلا عن ذلك، تجدر الإشارة، أنه تم إنجاز هذا البرنامج



اجتماعي الهام بفضل رعاية مختلف الشركات الناشطة الوطنية والأجنبية بالقطاع.



يولي القطاع بالغ الأهمية لشقي الاتصال والاستثمار الاجتماعي. فقد حقق في مجال الإتصال أعمالا دالة خلال المرحلة المذكورة خاصة عبر :

- صدور عدة مجلات من طرف مؤسسات القطاع ووزارة الطاقة والمناجم

- صدور منذ سنة 2001

نشرة المناقصات لقطاع الطاقة والمناجم تصدر عن الشركة ذات المسؤولية المحدودة " بوسم " BAOSEM (نشرة مناقصات قطاع الطاقة والمناجم) تضم لجميع مناقصات القطاع، ووفرت أموالا معتبرة مقارنة بتكاليف النشر في الجرائد.

- إنشاء نادي الصحافة (Club Energy Press) جامع لكل الصحافة الوطنية العمومية والخاصة لتمكين صحافينا بإلمام أفضل للمواضيع المتصلة بالطاقة التزود بالمعلومات من مصدرها.



- التعاون مع وسائل الإعلام أكانت وطنية أو أجنبية مما سمح بإعداد عدة روبرتاجات مبرزة فرص الإستثمارات في قطاعنا نشرت في مختلف الوسائل الإعلامية الأجنبية مثل :

(THE TIMES, FAR EASTERN ECONOMIC REVIEW, PARIS MATCH INTERNATIONAL, THE NEW YORK TIMES, LES ECHOS).

وكذا بالتلفزيونات.

- تنظيم العديد من المؤتمرات والملتقيات والأيام الدراسية خاصة بمواضيع نشاطات القطاع.

أما فيما يخص الجانب الاجتماعي فيساهم القطاع بصفة معتبرة في محاربة الفقر والإقصاء لدى الأهالي الأكثر حرمانا